

التوظيف الحديث للصناعة الحديثية للطعن في السنة
صحيح البخاري أنموذجا (عرض ونقد)

Modernist employment of Hadith industry to challenge the
Sunnah - Sahih Al-Bukhari as an example –
(Review and criticism)

طالب الدكتوراه رابح مراد⁽¹⁾ د/ روان عز الدين

كلية العلوم الإسلامية، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر 1

مخبر مناهج البحث والتقويم في العلوم الإسلامية وغاياتها

rouaneazzedine@gmail.com

m.rabah@univ-alger.dz

تاريخ القبول: 2021/07/11

تاريخ الإرسال: 2021/01/23

الملخص:

تناول هذا البحث - عرضا ونقد- نماذج من توظيف الاتجاه العقلي الحديث لقواعد الصناعة الحديثية للطعن في السنة النبوية، ووضح كيف استثمر أصحاب هذا الاتجاه كلام نقاد الحديث لخدمة مشروعهم المستهدف للسنة النبوية - تفكيك السنة من الداخل- ومن صور هذا التوظيف الذي تناوله البحث رواية الحديث بالمعنى، جمع الروايات، اختصار الحديث.

وقد تضمن البحث كلام أصحاب هذا الاتجاه وأتبعه بالمناقشة والنقد، مستدلا بكلام نقاد الحديث وشواهدهم.
الكلمات المفتاحية: التوظيف؛ الحديث؛ بالمعنى؛ السنة النبوية.

Abstract:

This research deals - in presentation and criticism – with examples of employing the modernist mental trend in the rules of the hadith industry to challenge the Prophet's Sunnah, and explains how the owners of this trend invested the words of the hadith critics to serve their project targeted for the Prophet's Sunnah - Dismantling the Sunnah from within - and among the images of this employment that the research dealt with is the narration of the hadith In the sense, collecting novels, shortening hadith The research included the words of the owners of this trend and followed it with discussion and criticism, inferred by the words of the hadith critics and their evidence. Keywords: employment; Modernist; In the sense; Sunnah.

.key words: employment; Modernist; In the sense; Sunnah.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وآله وصحبه
أجمعين وبعد:

(1) المؤلف المرسل.

فإن الباحث في السنة وعلومها، يلحظ جليا استهداف الخطاب الحداثي لها، وتنوع أساليبه في النيل منها، فبعد أن صار معلوما لكل طالب علم، - ناهيك عن عالم- ارتباط هذا التيار بما سوّده المستشرقون وأثاره حول السنة وحجيتها ومحاولة إنكارها، والاكتفاء بالقرآن الكريم كمصدر وحيد للأحكام والشرائع الإسلامية؛ انتهج منهجا جديدا محاولا تفكيك بناء السنة من الداخل، عن طريق توظيف قواعد المحدثين ومناهجهم والتعلق بأقوالهم وتأويل كلامهم، وحمله على مرادهم.

ومن ذلك توظيفهم لكلام علماء الحديث ونقاده حول رواية الحديث بالمعنى، فتعلق بعضهم بكلام فريق من علماء السنة بعدم جواز رواية الحديث بالمعنى أو اختصاره والاكتفاء باللفظ النبوي، وعدّوا ذلك سببا من أسباب التشكيك في حفظ الأئمة وقلة ضبطهم وأمانتهم، كما فعل صاحب كتاب "روايات الحميدي أربكت البخاري"¹.

وجدير بالذكر أن أصحاب الاتجاه الحداثي يركّزون على كتاباتهم كثيرا على الصحيحين، وخاصة "صحيح البخاري" بمكانته الرفيعة بين دواوين السنة فمتى حصل مرادهم بإسقاطه والنيل من مكانة صاحبه العلمية، سهل عليه باقي المصنفات الحديثية.

الإشكالية:

ومنه فما هو حكم الرواية بالمعنى؟ وما هو أثرها على السنّة؟ وما هي دوافع الأئمة لاختصار الحديث وروايته بالمعنى؟

وللإجابة على هذه التساؤلات، سنعمد في هذه الدراسة إلى بيان بطلان تعلق أصحاب هذا التيار بقواعد المحدثين وفق خطة علمية اشتملت على مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة. فالمقدمة حوت أهمية الموضوع والتعريف به.

والمبحث الأول: مذاهب العلماء في رواية الحديث بالمعنى.

والثاني دوافع الأئمة لاختصار الحديث وروايته بالمعنى

والثالث: دراسة الأحاديث التي اعترض بها الكاتب من صحيح البخاري

والخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

المبحث الأول: مذاهب العلماء في رواية الحديث بالمعنى

تباينت مذاهب العلماء حول رواية الحديث بالمعنى وكثرت أقوالهم حيث بلغت قرابة العشرة مذاهب²، ولأن مقام الدراسة لا يحتمل بسط أدلة المذاهب ومناقشتها، سأكتفي بذكر مذهبين فقط لأن جميع الأقوال تعود إليهما³، وجدير بالذكر اتفاق العلماء على أن رواية الحديث باللفظ أفضل من روايته بالمعنى⁴.

المطلب الأول: القول بالجواز مطلقا

وقد ذهب إلى هذا القول جمع من الصحابة والتابعين، فمنهم أنس بن مالك وابن مسعود ووائل بن الأسقع⁵، فقد روي عنه قوله (رضي الله عنه): "إذا حدثتكم بالحديث على المعنى فحسبكم"⁶.

ومن التابعين: إبراهيم النخعي والشعبي والحسن البصري والزهري وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة.

فقد روي الخطيب البغدادي عن علي بن خشرم أنه قال " كان ابن عيينة يحدثنا فإذا سئل عنه بعد ذلك حدثنا بغير لفظ الأول والمعنى واحد"⁷.

وممن ذهبوا إلى هذا القول جماعة من العلماء منهم: أبو حنيفة النعمان ومالك والشافعي وأحمد⁸، وجمع من المحققين منهم الترمذي والخطيب البغدادي وابن عبد البر وابن عقيل وابن الأثير وابن الصلاح والقرطبي والنووي والقاضي البيضاوي، وقد نسب هذا القول إلى جمهور العلماء، مجموع من أهل العلم منهم، القاضي عياض والخطيب البغدادي وابن قدامة والنووي وابن كثير⁹.

واشترط أصحاب هذا القول - جواز رواية الحديث بالمعنى - شروط يجب توفرها حتى تجوز رواية الحديث بالمعنى من أبرزها:

- أن يكون الراوي عالماً بدلالات الألفاظ وما تحيله المعاني، فإن كان جاهلاً لم يجز له رواية الحديث بالمعنى.
- أن يكون اللفظ المستبدل مساوياً للفظ الأصلي في المعنى، وأن لا يكون مما تعبد بلفظه من ألفاظ الأذان والإقامة.
- أن لا يكون من باب المتشابه كأحاديث الصفات أو المشكل والمشتك والمجمل.
- أن لا يكون من جوامع كلمه ﷺ كقوله "لا ضرر ولا ضرار" لإحاطة الجوامع بمعان تفتقر عنها فهم الناس.

المطلب الثاني: القول بالمنع مطلقاً

وهذا مذهب عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وأبي أمامة الباهلي وقد نسب إليهم جمع من العلماء منهم السمعاني¹⁰ والمازري¹¹ وابن تيمية¹².

ومن التابعين ابن سيرين ونافع مولى ابن عمر وجماعة من السلف، وفي نسبة هذا القول إلى الصحابة والتابعين نظر، فلم يصح عنهم سوى مراعاته اللفظ كما قرر ذلك ابن مفلح¹³.

ومن الفقهاء، الإمام مالك فقد روي عنه تحفظه من الباء والتاء والثاء في الحديث¹⁴.

وقد وجه علماء المالكية هذا الأثر عن الإمام مالك وحملوه على استحباب الإمام مالك نقل الحديث باللفظ، وأن المنع متوجه لمن ليس له علم بمعاني الأحاديث.

قال الإمام الباجي: "قد روي مثل هذا أي المنع من رواية الحديث بالمنع عن مالك وأراه أراد به من الرواة من لا علم له بمعنى الحديث؛ وقد نجد الحديث عنه في (الموطأ) يختلف ألفاظه اختلافاً بيناً، وهذا يدل على أنه يجوز للعالم النقل على المعنى"¹⁵.

ويمكن أن يلحق بأرباب هذا القوم من قال: "إن الأحوط عدم الرواية بالمعنى"¹⁶.

من خلال ما سبق عرضه من أقوال العلماء ومذاهبهم، يمكننا القول بأن رواية الحديث بالمعنى جائزة لقوة الأدلة التي استدلت بها المجوزون، ومن عمل الصحابة (رضي الله عنهم) ومن واقع السنة الذي يشهد جواز نقلها بالمعنى وخير مثال على ذلك اختلاف المرويات، كما أن المشقة قائمة في نقل السنة بألفاظها

وكما هو معلوم أن مقاصد السنة الشريفة الغراء رفع الحرج والمشقة عن الأمة وقد تقرر هذا الأمر في نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف كلها كافية شافية.

المبحث الثاني: دوافع الأئمة لاختصار الحديث وروايته بالمعنى

المطلب الأول: معنى اختصار الحديث

استعمل لفظ الاختصار في الطريق، فيقال طريق مختصرة أي أقصر من غيرها، ونقل هذا المعنى تجويزاً في الحديث، ومعناه تجريد اللفظ اليسير من اللفظ الكثير مع بقاء المعنى¹⁷.

وعرفه علماء الحديث بقولهم: "هو رواية بعض الحديث دون بعض وهو من فروع الرواية بالمعنى"¹⁸.

فالحديث المختصر يكتفي رواية بذكر بعضه دون بعض، ويعبر عن معناه بعبارات أوجز، فهو جزء من رواية الحديث بالمعنى، وللعلماء في جواز اختصار الحديث أقوال، فمنهم من منعه ومنهم من أجازته ومنه من اشترط بجوازه أن يكون مروياً في موضع آخر عنده أو عنده غيره، وهو صنيع الإمام البخاري (رحمه الله) كما سيأتي، قال ابن الصلاح: "والصحيح التفضيل وأنه يجوز ذلك من العالم العارف"¹⁹.

المطلب الثاني: دوافع الأئمة- أصحاب المصنفات- لاختصار الحديث

قبل أن نتطرق لدوافع الأئمة أصحاب المصنفات لاختصار الحديث يجب أن نبين علاقة اختصار الحديث بالرواية بالمعنى، فهناك صلة وثيقة بينهما، فاختصار الحديث فرع عن الرواية بالمعنى وهما مسألتان متداخلتان.

فالرواية بالمعنى هي تأدية المعنى بلفظ من عند الراوي، واختصار الحديث رواية بعضه دون بعض أو الإتيان بمعناه بعبارة وجيزة.

فبينهما عموم وخصوص فإن الراوي إذا أراد أن يختصر الحديث قد يرويه بمعناه، وبعد أن تبين الفرق بينهما نتطرق لدوافع العلماء لاختصار الحديث.

1- التعليق: وهو حذف راوٍ أو أكثر من أول السند وهو صنيع البخاري رحمه الله إذا اختصر الحديث²⁰. وقصد الإمام البخاري من التعليق الاختصار كما قال الزركشي "وفائدة التعليق قصد الاختصار عن التكرار"²¹.

2- تقطيع الحديث: حيث يأتي البخاري (رحمه الله) بجزء من الحديث في باب ويأتي بجزء منه في باب آخر، وهذا من فقهه (رحمه الله) وتراجم كتابه الصحيح خير شاهد على ذلك قال ابن كثير -رحمه الله-: "فالذي عليه صنيع البخاري: اختصار الحديث في كثير من الأماكن"²².

3- تيسير الفهم: إذا كان الحديث طويلاً، خشي أن لا يستوعبه المتلقي له فيختصره العلماء تيسيراً لفهمه قال أبو داود السجستاني (رحمه الله) "وربما اختصرت الحديث الطويل لأنني لو كتبت بطوله كم يعلم بعض من سمعه ولا يفهم موضع الفقه منه فاختصره لذلك"²³.

ومن خلال ما سبق عرضه من دوافع العلماء لاختصار الحديث، تبين مرادهم وقصدهم وهو تيسير الفهم وتقريب الحديث للأمة، فهم بذلك خدموا السنة وحققوا التبجيل والتقدير والدعاء لهم وذكر فضلهم ومعرفة منزلتهم، فجزاهم الله عنا خير الجزاء...

وسنعرض في المبحث الموالي لما سوّد الكاتب وأوهم نفسه ومن اغتر به من عوام الناس ودهمائهم وظنهم أنه أصاب من البخاري (رحمه الله) مقتلاً ووجد في كتابه الصحيح مطعناً، وهو في حقيقة الأمر قد رمى سهماً فارتد عليه.

كناطح صخرة يوماً ليوهنها فلم يضرها وأوهمى قرنه الوعل.

فأبان في ما سوّده عنا جهل فاضح بقواعد العلم وأصوله، وتحقق فيه قول الحافظ ابن حجر العسقلاني (رحمه الله) " من تكلم في غير فنه أتى بالعجائب"²⁴.

المبحث الثالث: دراسة بعض الأحاديث التي اعترض بها الكاتب على البخاري (رحمه الله)

المطلب الأول: الحديث الأول

الفرع الأول: سوق الرواية الأولى وذكر اعتراض الكاتب

ذكر الكاتب في رسالته ثمانية أحاديث، لكن سأقتصر على حديثين فقط، لبيان بطلان تعلقه بمذاهب العلماء وقواعد المحدثين وتوظيفه لمذاهبهم، ورد شبهه حول حفظ البخاري، وذلك لضيق المقال وعدم مناسبة الحال.

قال البخاري: حدثنا الحميدي عبد الله بن الزبير، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري، قال: أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي، أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي، يقول: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر، قال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: "إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو إلى امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه"²⁵.

قال الكاتب: بعد أن أورد رواية البخاري في أول صحيحه واعترض بأن البخاري ذكرها ناقصة طاعنا بذلك في حفظه متعلقاً بعدم جواز رواية الحديث بالمعنى، وأنه بتر كلام النبي ﷺ وأنه قدم وأخر وأن ذلك قد غير معنى الحديث، ثم قال كلمة سوء واتهم البخاري (رحمه الله) بالكذب - قبحه الله - قال: "لاحظ ما بين الأقواس فإن البخاري لم يذكر ذلك كما في رواية شيخه الحميدي، فأين الحفاظ المزعوم"، وقال: "والبخاري يروي أن النبي الأكرم قال: (إنما الأعمال بالنيات...) وبتر جملة بأكملها وفي بعض الروايات التي ستقرؤها لاحقاً قام البخاري بتقديم وتأخير وحذف كلمات وروى بالمعنى وبالمضمون، فإن كل ذلك يغير معنى الحديث والمقصود، ألا يعتبر ذلك كذباً على النبي"²⁶.

الفرع الثاني: الجواب على اعتراض الكاتب

أراد الكاتب توظيف مذاهب العلماء وأوهم القارئ أن الرواية بالمعنى تغير معنى الحديث والمقصود منه، وقد بينا في ما سبق أقوال العلماء ومذاهبهم في جواز رواية الحديث بالمعنى، فلا مستمسك له بهذا القول، فإن مكانة البخاري عند علماء الحديث لا يمكن المساس بها أو النيل منها بمجرد تلميح وتخريف من كاتب مغمور لا يمت لعلم الحديث بصلة.

أما باقي اعتراضاته فالجواب عنها من أوجه:

قارن الكاتب بين رواية البخاري التي استفتح بها صحيحه وبين رواية شيخه الحميدي، وهذه هي رواية الحميدي وقد رواها البخاري في عدة مواضع وهي: (54) حدثنا عبد الله بن مسلمة قال أخبرنا مالك، (2529) حدثنا محمد بن كثير عن سفيان، (3898) حدثنا مسدد قال حدثنا حماد بن زيد، (5070) حدثني يحيى بن قزعة قال حدثنا مالك، (6689) حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا عبد الوهاب (6935) حدثنا أبو النعمان قال حدثنا النعمان بن زيد، فهؤلاء كلهم يروونهم عن يحيى بن سعيد الأنصاري، قال أخبرني محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي قال سمعت عمر بن الخطاب على المنبر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: سمعت عمر بن الخطاب على المنبر يخبر بذلك عن رسول الله ﷺ قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو إلى امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه".

فأما قوله (بتر جملة بأكملها) فغير معنى صحيح إذ أن البخاري (رحمه الله) اختصر الحديث ولكنه رواه في صحيحه كاملاً من غير رواية شيخه الحميدي، وقد تقدم بيان جواز اختصار الحديث ودوافع العلماء لذلك.

فتبين من خلال الروايتين احتمال تحديث الحميدي للبخاري من حفظه فرواها البخاري كما سمعها.

أو أن البخاري اختصر الحديث على عادته وبسبب الاختصار أنه لم يورد قوله ﷺ (فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله) في أول الكتاب خشية أن يكون فيه تزكية لنفسه وقد ساق هذا الحافظ بين هجر في شرحه لصحيح البخاري بقوله: "أن الجملة المحذوفة تشعر بالقربة المحضة والجملة المتبقاة تحتل التردد بين أن يكون ما قصده يحمل القربة أولاً، فلما كان المصنف كالمخبر عن حال نفسه في تصنيفه هذا بعبارة الحديث، حذف الجملة المشعرة بالقربة المحضة فراراً من التزكية...، وكان من رأي المصنف جواز اختصار الحديث والرواية بالمعنى، والتدقيق في الاستنباط وإثارة الأغصان على الأجل وترجيح الإسناد الوارد بالصيغ المصروفة بالسماع على غيره، استعمل جميع ذلك في هذا الموضع بعبارة هذا الحديث متناً وإسناداً"²⁷.

المطلب الثاني: الحديث الثاني

الفرع الأول: سوق الرواية الثانية وذكر اعتراض الكاتب

اتهم الكاتب البخاري بالتدليس، ثم ساق رواية البخاري قائلاً: حدثنا الحميدي، حدثنا سفيان، حدثنا عمرة بن دينار، قال أخبرني طاوس أنه سمع ابن عباس رضي الله عنهما يقول: بلغ عمر بن الخطاب أن فلاناً باع خمرًا فقال: قاتل الله فلاناً ألم يعلم أن رسول الله ﷺ قال: "قاتل الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فحملوها فباعوها"²⁸.

ثم أتى برواية الحميدي في مسنده، قال "حدثنا سفيان حدثنا عمرو بن دينار قال: أخبرني طاوس أنه سمع ابن عباس يقول: بلغ عمر بن الخطاب أن سمرة باع خمرًا فقال: قاتل الله سمرة ألم يعلم أن رسول الله ﷺ قال: "لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فحملوها فباعوها"²⁹.

فقال: "لاحظ أن البخاري لم يصرح باسم (سمرة) كما في رواية شيخه الحميدي، بل قال إن فلانا، أي أنه تصرف في الرواية بحذف اسم هذا الصحابي العدل !! وهو سمرة بن جندب؟؟" ³⁰.

الفرع الثاني: الجواب على اعتراض الكاتب

الجواب من أوجه:

- احتمال سماع البخاري الحديث مبهما من شيخه الحميدي.
- أن يكون البخاري أبهم اسم الصحابي ولا شيء فيه، وإن كان في مسند الحميدي بتسميته، ومثل هذا الصنيع معروف لدى المحدثين حيث يسمى في الأصل وببهم عند التحديث أو العكس.
- فقد روى مسلم ³¹ وابن ماجه ³² الحديث عن أبي بكر بن أبي شيبة قال حدثنا سفيان.... ثم ساق الحديث بلفظ الحميدي أي بذكر (سمرة)، ولكن في مصنف ابن أبي شيبة أبهم ولم يذكر اسم (سمرة).
- وهذا نص الحديث من المصنف: "قال ابن أبي شيبة، حدثنا أن عيينة عن عمرو عن طاوس عن ابن عباس قال: بلغ عمر بن الخطاب أن فلانا يبيع الخمر فقال: ماله قاتله الله ألم يعلم أن رسول الله ﷺ قال "لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجملوها فباعوها وأكلوا أثمانها" ³³.
- وهذا يدل على أن ابن أبي شيبة يبهمه أحيانا ويسميه أحيانا، والبخاري يفعل مثله...
- كما أن الحديث قد روى من طرق أخرى مبهما غير مسمى ³⁴ والذي يظهر من خلال جمع الروايات ³⁵ أن سفيان أو من دونه أحيانا يبهمنه وأحيانا يسمونه...

وجمع الطرق والروايات مسلك من مسالك العلماء في فهم الحديث والوقوف على اختلاف ألفاظه، وصنيع البخاري من هذال القبيل، لذلك يتضح أن الكاتب قد أتى من جهة جهله بقواعد المحدثين وضوابطهم في فهم السنة لذلك رأى أن توظيف أقوال العلماء وقواعدهم دون فهم لها سيبلغه مراده ألا وهو الطعن في صحيح البخاري أجل دواوين السنة، وسيمكنه من تفكيك السنة من الداخل بعد أن عجز هو وأمثاله عن الطعن فيها من الخارج.

خاتمة:

خلص البحث إلى مجموعة من النتائج من أبرزها:

- الغرض من توظيف الاتجاه الحداثي لقواعد المحدثين هو هدم السنة من الداخل لأن نقدها من الخارج أصبح أمرا مستهلكا ومكتشفا.
- ومن أغراضه أيضا التشكيك بالسنة عموما وبصحيح البخاري خصوصا من خلال التعلق بمباحث حديثية وانتقادات علماء الحديث.
- ثبوت إمامة البخاري (رحمه الله) وبرأته مما نسب إليه.
- بيان مذهب البخاري (رحمه الله) في جواز رواية الحديث بالمعنى جواز اختصاره وهو مذهب جماهير أئمة السنة.
- تعدد روايات البخاري (رحمه الله) عن شيخه الحميدي، فهي ليست مقتصرة على المسند فقط.

- لم يفرق الاتجاه الحداثي بين قواعد المحدثين وبين تطبيقاتها فوظفوها في غير ما قصد بها ونزلوها في غير منزلها.

قائمة المصادر المراجع:

1. أثير الدين الأنديسي، البحر المحيط في التفسير، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007.
2. أحمد بن عبد الله الأصفهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار السعادة، مصر، 2012.
3. أحمد شاكر، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، مكتبة المعارف، طرابلس، 1417هـ-1996.
4. أحمد عزي، السبر عند المحدثين وإمكانية تطبيقه عن المعاصرين، بحث مقدم إلى ندوة علوم الحديث واقع وآفاق المنعقدة بتاريخ 1-8 أبريل 2003 بدبي.
5. أحمد معبوط، أثر رواية الحديث بالمعنى في إثبات اللغة وقواعدها، مجلة الصراط، عدد 23، مجلد 13، الجزائر، 1432هـ-2011م.
6. بدر الدين العيني، شرح سنن أبي داود، مكتب الرشد، الرياض، ط1.
7. خالد الرويتع، رواية الحديث والأثر بالمعنى دراسة نظرية تطبيقية، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، ط1، ج1، المملكة العربية السعودية.
8. الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1416هـ-2011م.
9. الخطيب البغدادي، الكفاية في علوم الرواية، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن 1357 هـ.
10. الزركشي، النكت على ابن الصلاح، أضواء السلف، الرياض، ط1، 1998، ت زين العابدين بن محمد بلافريج.
11. عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السلمي بن رجب، شرح علل الترمذي لابن رجب، دار الملاح، د.ت.
12. عبد الرحيم بن الحسين العراقي، التقييد والإيضاح تر مقدمة ابن الصلاح.
13. عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي، السنن باب من رفض في الحديث إذا أصاب المعنى، دار المغني للنشر والتوزيع، الرياض، 1421هـ-2000م.
14. عبد الله بن فودي، منظومة مصباح الراوي في علم الحديث، دار العلم للطباعة والنشر، 1426هـ/2005م.
15. علي بن أحمد بن حجر العسقلاني، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، دار الكتب السلفية، مصر، 2010.
16. علي بن سليمان المرداوي، التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، مكتبة الرشد، 1421هـ-2000م.
17. علي بن عقيل، الواضح في أصول الفقه، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1420هـ-1990م.
18. علي بن محمد الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام، دار الصميعي، 1424هـ-2003م.
19. مجد الدين ابن تيمية، المسود، مطبعة المدني، مصر، 1384هـ-1964م.
20. محمد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، دار المناهج، الأردن، 1426هـ.
21. محمد بن عبد الرزاق الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، طبعة الكويت، 2006.
22. محمد بن عبد الله المازري، المعلم بفوائد مسلم، بيت الحكمة، تونس، 1987.
23. محمد جواد خليل، روايات الحميدي أربكت البخاري، ط1، د.د.ن، 1425هـ-2004م.
24. منصور بن محمد السمعاني، قواطع الأدلة في الأصول، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ-1997م.
25. <http://alfeker.net/library.php?id=1760>

- ¹ - محمد جواد خليل... ونسبته للحدثين لأنه صاحب أيديولوجية تقوم على قراءة الواقع والنصوص وفق معطيات مسبقة تعتمد على أولية العقل والشك والتفكير، عبر الرابط: <http://alfeker.net/library.php?id=1760>
- ² - ينظر: أحمد معبوط، أثر رواية الحديث بالمعنى في إثبات اللغة وقواعدها، مجلة الصراط، عدد 23، مجلد 13، الجزائر، 1432هـ-2011م، ص131.
- ³ - للاستزادة ينظر: خالد الرويتع، رواية الحديث والأثر بالمعنى دراسة نظرية تطبيقية، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، ط1، ج1، المملكة العربية السعودية.
- ⁴ - علي بن عقيل، الواضح في أصول الفقه، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1420هـ-1990م، (5-38)، علي بن محمد الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام، دار الصميعي، 1424هـ-2003م، (2-102)
- ⁵ - الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1416هـ-2011م، (2-24)، الكفاية في علوم الرواية، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن 1357 هـ (1-442)
- ⁶ - عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السلامي بن رجب، شرح علل الترمذي لابن رجب، دار الملاح، دت، (2-427). عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي، السنن باب من رفض في الحديث إذا أصاب المعنى، دار المغني للنشر والتوزيع، الرياض، 1421هـ-2000م، (1-347) رقم: 324
- ⁷ - الخطيب البغدادي، الكفاية في علوم الرواية (1/450) رقم 649.
- ⁸ - خالد الرويتع، رواية الحديث والأثر بالمعنى، ص145.
- ⁹ - المرجع نفسه، ص147.
- ¹⁰ - منصور بن محمد السمعاني، قواطع الأدلة في الأصول، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ-1997م، (2-326).
- ¹¹ - محمد بن عبد الله المازري، المعلم بفوائد مسلم، بيت الحكمة، تونس، 1987، (1-188).
- ¹² - مجد الدين ابن تيمية، المسود، مطبعة المدني، مصر، 1384هـ-1964م، ص281.
- ¹³ - علي بن سليمان المرادوي، التخبير شرح التحرير في أصول الفقه، مكتبة الرشد، 1421هـ-2000م، (5/2082)، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، دار المناهج، الأردن، 1426هـ، (3-133)
- ¹⁴ - أحمد بن عبد الله الأصفهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار السعادة، مصر، 2012، (6-318)، الخطيب البغدادي، الكفاية في علوم الرواية (1-404) رقم 644.
- ¹⁵ - أثير الدين الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007، (4/358)، وإحكام الفصول (1/390).
- ¹⁶ - الرويتع، رواية الحديث والأثر بالمعنى، ص153.
- ¹⁷ - محمد بن عبد الرزاق الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، طبعة الكويت، 2006، 1-2764.
- ¹⁸ - الخطيب البغدادي، الكفاية في علوم الرواية، ص293.
- ¹⁹ - عبد الله بن فودي، منظومة مصباح الراوي في علم الحديث، دار العلم للطباعة والنشر، 1426هـ/2005م، (1-152).
- ²⁰ - عبد الرحيم بن الحسين العراقي، التقويد والإيضاح تر مقدمة ابن الصلاح، د 834/2
- ²¹ - الزركشي، النكت على ابن الصلاح، أضواء السلف، الرياض، ط1، 1998، ت زين العابدين بن محمد بلافريج (1/245)
- ²² - أحمد شاكر، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، مكتبة المعارف، طرابلس، 1417هـ-1996، (1/18)
- ²³ - بدر الدين العيني، شرح سنن أبي داود، مكتب الرشد، الرياض، ط1، ج1/97.
- ²⁴ - علي بن أحمد بن حجر العسقلاني، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، دار الكتب السلفية، مصر، 2010، (3/584)
- ²⁵ - قال الحميدي: حدثنا سفيان ثنا يحيى بن سعيد أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول سمعت عمر بن الخطاب على المنبر يخبر بذلك عن رسول الله ﷺ قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو إلى امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه".

- ²⁶ - (ص35-36-37) روايات الحميدي أربكت البخاري... وسنكتفي بهذين الموضعين لأن باقي كلامه مكرر...، وله كلام سقيم: "إن أهل العامة عندما رأوا أن البخاري ليس بحافظ وأنه يروي بالمضمون والمعنى وأنه يبتز من الحديث ما شاء وأنه يقوم بحذف بعض الأحاديث ولا يذكرها في صحيحه أبدا... لهذا فإنهم جوزوا الرواية بالمعنى وقالوا بجواز الاختصار في الرواية أيضا وذلك لكي يتستروا على ما هم عليه من التمسك بهذا الكتاب - صحيح البخاري- حيث أنه يلائم أهوائهم واتجاهاتهم" (ص68).
- ²⁷ - فتح البخاري (41/1).
- ²⁸ - صحيح البخاري (82/3) رقم 2223.
- ²⁹ - مسند الحميدي.
- ³⁰ - محمد جواد خليل، روايات الحميدي أربكت البخاري، ط1، د.د.ن، 1425هـ-2004م، ص49.
- ³¹ - صحيح مسلم (3/1207، 1582).
- ³² - سنن ابن ماجه (4/470، 3383).
- ³³ - مصنف ابن أبي شيبة (11/212) رقم 22035.
- ³⁴ - رواه الإمام الشافعي ورواه البزار في المسند (1/55، 207)، وابن الجارود المنتقى (577).
- ³⁵ - هو استقصاء رواية الحديث الواحد وتتبع طرقه ثم اختبارها وموازنتها بروايات الثقة، للإستزادة أنظر: أحمد عزي، السبر عند المحدثين وإمكانية تطبيقه عن المعاصرين، بحث مقدم إلى ندوة علوم الحديث واقع وآفاق المنعقدة بتاريخ 1-8 أبريل 2003 بدبي.